

Distr.: General
18 January 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



الجمعية العامة

مجلس الأمن

الدورة الثانية والسبعون

السنة الثالثة والسبعون

البند ٦٥ من جدول الأعمال

بناء السلام والحفاظ على السلام

بناء السلام والحفاظ على السلام

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - قبل عامين، اجتمعت الجمعية العامة ومجلس الأمن للتعبير عن التزامهما ببناء السلام والحفاظ عليه. وأكد، في القرارين التأمين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام، قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، أن الدول الأعضاء يجب أن تعمل معا على نحو أفضل للحفاظ على السلام في جميع مراحل النزاع وفي جميع أبعاده وشددا على أن الحفاظ على السلام أمر ضروري لمنع تفشي النزاعات وتصعيدها واستمرارها وتكرارها. وسلّم القراران بأن تعزيز السلام ينبغي أن يفهم على نطاق واسع بأنه هدف وعملية لبناء رؤية مشتركة لمجتمع ما، وضمان مراعاة احتياجات جميع قطاعات السكان.

٢ - وأقرت الجمعية العامة ومجلس الأمن في القرارين بأن الحفاظ على السلام هو مهمة ومسؤولية مشتركة بين الحكومة وجميع أصحاب المصلحة الوطنيين الآخرين، وينبغي أن ينساب من خلال الركائز الثلاث لمشاركة الأمم المتحدة في جميع مراحل النزاع. وأكد كذلك من جديد المسؤولية الرئيسية للحكومات والسلطات الوطنية عن تحديد الأولويات والاستراتيجيات والأنشطة الرامية إلى الحفاظ على السلام ودفع عجلته وتوجيهه، وأكد أن إشراك الجميع في ذلك شرط أساسي للنهوض بالعمليات والأهداف الوطنية لبناء السلام.

٣ - ومن الإنجازات الهامة التي تحققت في القرارين التأمين الاعتراف بأن الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام ضرورية لا بمجرد اندلاع النزاع فحسب بل أيضا قبل فترة طويلة من اندلاعه، وذلك من



خلال منع نشوب النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية. وقد شهد عدد أكبر من البلدان مؤخرًا نزاعات عنيفة أكثر من أي وقت مضى منذ ما يقرب من ثلاثة عقود. وقد بلغ التهجير القسري مستويات لا مثيل لها. وفي أماكن كثيرة جدا، بات تماسك المجتمعات ورفاه الناس معرضين للخطر. لهذا فإن بناء رؤية مشتركة للمجتمع يجب أن يشمل الاهتمام بأسباب تلك المشاكل. وقد اعترف في هذين القرارين بأن المجتمع الدولي يتعين عليه أن يضاعف جهوده لدعم الدول الأعضاء في منع الأزمات التي تُلحق خسائر بشرية ومالية غير مقبولة ومتزايدة. وثمة عنصر هام في القرارين يتمثل في الاعتراف بأهمية قيادة المرأة ومشاركتها في منع النزاعات وحلها وبناء السلام، وضرورة زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع نشوب النزاعات وحلها. وينبغي أن يظل النظر في القضايا المتصلة بنوع الجنس في جميع المناقشات المتصلة بالحفاظ على السلام في مقدمة جهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

٤ - وهذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٣٠ من القرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام. وهو يقدم آخر ما استجد من معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ القرارين ويتضمن توصيات محددة لمعالجة الثغرات القائمة. وهدفي هو وضع رؤية مشتركة ونظم وقدرات مشتركة، في جميع أنحاء الأمم المتحدة لدعم الدول الأعضاء على نحو متنسق وكاف في مساعيها الرامية إلى الحفاظ على السلام وبناء أمم قادرة على الصمود والازدهار وفقا لالتزاماتها بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

٥ - وتتضمن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مخططا للرؤية المشتركة للمجتمع الذي يحاول العالم بناءه. والتنمية المستدامة الشاملة للجميع ليست غاية في حد ذاتها فحسب، بل هي أيضا أفضل دفاع ضد مخاطر النزاع العنيف. وتتضمن خطة عام ٢٠٣٠ أيضا وعدا بعدم ترك أحد وراء الركب أثناء السعي إلى بناء هذه المجتمعات. واعترف القراران التوأمين بأن التنمية هدف مركزي في حد ذاتها، كما سَلَّم بالمساهمات الهامة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في بناء السلام، لا سيما من خلال التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر. ويتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تعزيز التعاون والتنسيق لتحقيق هذا الغرض في الميدان عن طريق أفرقة الأمم المتحدة القطرية وفي مقر الأمم المتحدة، وفقا لولاية كل منها، مع احترام الملكية الوطنية وأولويات البلدان المتأثرة بالنزاعات، بما في ذلك من خلال الإطار الشامل للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية.

٦ - ويتطلب حجم وطابع التحدي المتمثل في الحفاظ على السلام إقامة شراكات استراتيجية وعملياتية أوثق بين الأمم المتحدة والحكومات الوطنية وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات النسائية ومنظمات الشباب والقطاع الخاص، مع مراعاة الأولويات والسياسات الوطنية. وفي عملنا المعاصر المتسم بالتعقيد، تحتاج تلك الشراكات إلى تسخير طاقات جميع قطاعات المجتمع. والأمم المتحدة شريك واحد من بين الشركاء الآخرين، ويتعين على جميع الشركاء أن يوحدوا صفوفهم دعما لجهود الحكومات.

٧ - وإنني لعلى يقين من أن تفتيت الجهود على نطاق منظومة الأمم المتحدة يقوض قدرتها على دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى بناء مجتمعات سلمية والحفاظ عليها والتصدي المبكر والفعال للنزاعات والأزمات. ولذلك، طرحت مجموعة من الإصلاحات المتعاضدة لضمان أن تكون الأمم المتحدة أكثر لياقة لتحقيق هذا الغرض، بما في ذلك في مجالات التنمية والإدارة والسلام والأمن. وتهدف

الإصلاحات إلى ضمان قدر أكبر من الاتساق والمساءلة داخل ركائز التنمية والسلام والأمن وتوليد قدر أكبر من الاتساق والتآزر على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

ثانياً - اتساق العمليات والسياسات لتعزيز الدعم المقدم لبناء السلام والحفاظ عليه

٨ - وجه القرار دعوة قوية إلى تحقيق مزيد من الاتساق في الدعم الدولي للدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه. وكشفت عقود من التجارب وعدد من الدراسات المستقلة، بما في ذلك تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام (انظر A/69/968-S/2015/490) أن الجهود البطيئة وغير المتناسقة والمتناقضة أحياناً أو التنافسية كانت أحد الأسباب الهامة لفشل جهود بناء السلام. وبالنظر إلى تجدد النزاع واتساع نطاق الأزمات والمعاناة في جميع أنحاء العالم، فإن زيادة الاتساق في العمليات والسياسات بين الجهات الفاعلة الدولية وعبر منظومة الأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية لتعزيز الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء.

٩ - وأهم مصادر الدعم هي عادة الدول الأعضاء الأخرى، التي غالباً ما تكون في نفس المنطقة أو لها روابط تاريخية قوية بها، ويمكنها أن تقدم الدعم السياسي والمالي اللازم لعملية بناء مجتمع سلمي. وكانت الفكرة الأساسية من وراء إنشاء هيكل بناء السلام في عام ٢٠٠٥ هي إضفاء طابع مؤسسي على العملية وإنشاء آلية دائمة لحشد الدول الأعضاء لمواجهة تحديات محددة تواجه بناء السلام. وقد قامت لجنة بناء السلام، التي تؤدي دوراً فريداً في تعزيز التلاحم الحكومي الدولي من خلال ولايتها المتعددة القطاعات، بتنوع أساليب عملها لتعزيز مرونتها كمنبر حكومي دولي مخصص لهذا الغرض. وتشمل الممارسات الجيدة التي اتبعتها اللجنة مؤخراً الاهتمام بالقضايا العابرة للحدود والقضايا الإقليمية في منطقة البحيرات الكبرى ومنطقة الساحل، ودعم الانتقال من عملية سلام في ليبيريا واعتماد استراتيجية جنسانية هي الأولى من نوعها بالنسبة لهيئة حكومية دولية تابعة للأمم المتحدة. واستخدمت الدول الأعضاء أيضاً منبر اللجنة لإجراء مناقشات بناءً بشأن بوركينا فاسو وبوليفيا وجزر سليمان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسري لانكا وسيراليون والصين وقيرغيزستان وكولومبيا بمبادرة من البلدان المعنية. وأرحب بهذه المرونة والابتكار، وأشجع على بذل المزيد من الجهود لتعزيز دور اللجنة.

١٠ - كما أظهرت الأطر الإقليمية وغيرها من الأطر الأكثر مرونة للدعم الحكومي الدولي المتسق للحفاظ على السلام وعوداً كبيرة، لا سيما عندما تتحلى بالتصميم اللازم والرؤية المشتركة فيما بين البلدان المعنية. وإن مشاركة بلدان منطقة الساحل، بما في ذلك مشاركتها من خلال إطار مجموعة الخمسة للساحل، للتصدي للتحديات المعقدة والمتعددة الأبعاد التي تواجهها، هي مثال جيد على الدور القيادي الذي قامت به الدول الأعضاء في هذا الصدد. كما تسلط الضوء على ضرورة اتباع الأمم المتحدة لنهج على نطاق المنظومة وإقامة تعاون وثيق مع الشركاء مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والتحالف من أجل الساحل، والدول الأعضاء والبلدان المعنية لضمان استجابة منسقة ومتسقة ومتكاملة وموجهة نحو تحقيق النتائج.

١١ - وأرحب بالجهود الأخرى التي تبذلها الدول الأعضاء لتعزيز اتساق السياسات دعماً للحفاظ على السلام. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، عقد رئيس الجمعية العامة حواراً رفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة والحفاظ على السلام، شاركت فيه، وحضره لأول مرة رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس لجنة بناء السلام لتعزيز التنسيق والاتساق بين جهود

السلام والتنمية. ونظر مجلس حقوق الإنسان أيضا في الصلات القائمة بين بناء السلام وحقوق الإنسان في دورته الرابعة والثلاثين. وقد استندت هذه المبادرات إلى الحوارات المنتظمة التي أجرتها لجنة بناء السلام مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن.

١٢ - ويتسم الاتساق والتكامل بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، بما في ذلك مجالس إدارة كيانات الأمم المتحدة، بأهمية بالغة. فالدور الذي يضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الإشراف على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية والتعاون الإنمائي والمساعدة الإنسانية وتنسيقه الشامل لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية يكمل العمل القيم الذي يضطلع به مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. وأرحب بالعزم القوي الذي أبدته الدول الأعضاء في هذا الصدد، وأشجعها على تحري المزيد من الفرص لتعزيز الصلات على الصعيد الحكومي الدولي دعما للحفاظ على السلام في الميدان.

١٣ - وعندما تعمل الأمم المتحدة يدا واحدة عبر الركائز الثلاث ومع جميع الشركاء المعنيين، يمكن إحداث فرق جدي في حياة الشعوب. ويعتبر الاتساق في المشاركة التنفيذية عاملا أساسيا في هذا الصدد. وفي غامبيا، يمكن رؤية أهمية مشاركة إقليمية سريعة ومستدامة في دعم الجهود الوطنية لمنع نشوب النزاع عن طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدعم من مجلس الأمن ولجنة بناء السلام وبدعم من جهود منسقة ومتسقة تقوم بها منظومة الأمم المتحدة. فبعد الحل السلمي للأزمة التي أعقبت الانتخابات في غامبيا، لعبت بعثة التقييم التي أوفدها الأمم المتحدة، والزيارة التي قام رئيس لجنة بناء السلام وسرعة صرف المنح وتوفير القدرات من صندوق بناء السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الشؤون السياسية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، دورا بالغ الأهمية في كفالة دعم عمل الحكومة الجديدة من أجل الحفاظ على السلام. وكان تحديد أولويات بناء السلام وتصميم الدعم المقدم من الأمم المتحدة على الصعيد القطري مدفوعين بدافع المصلحة الوطنية ويركزان على كفالة الملكية والاستدامة.

١٤ - وبالمثل، يجري العمل في ليبيريا لضمان استمرار الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة ومواءمته في سياق انتقالي. وقدمت لجنة بناء السلام المشورة إلى مجلس الأمن بشأن نقل ولاية عملية السلام ووضع خطة وطنية لبناء السلام بقيادة أصحاب المصلحة الوطنيين وبدعم من تقييم عملية التعافي وبناء السلام، في إطار ثلاثي يضم الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي. وفي إطار المتابعة، قدمت لجنة بناء السلام منبرا لقيادة الأمم المتحدة في ليبيريا لكي تناقش مع الدول الأعضاء عملية لتعيين القدرات بغية تحديد الثغرات المتوقعة في التمويل والثغرات الفنية بعد مغادرة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وأنشئ صندوق استثماري متعدد الشركاء يدعمه صندوق بناء السلام في دوره الحفاز.

١٥ - وتتضح بشكل خاص الفرص المتاحة لتحقيق أثر مهم على الأرض عندما توحّد منظومة الأمم المتحدة جهودها عند نشر عمليات السلام. ويمكن لعمليات السلام، سواء البعثات السياسية أو بعثات حفظ السلام الخاصة، أن تكون منبرا قويا لمنع تصاعد النزاع والحفاظ على السلام، على نحو ما اعترف ورحب به القراران. وتقوم عمليات الأمم المتحدة للسلام، بالاشتراك مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية والمجال الإنساني وحقوق الإنسان، بعمليات تقييم استراتيجية منتظمة من أجل التوصل إلى تفاهم مشترك واقتراح خيارات لأفضل طريقة لدعم الدول الأعضاء في الحفاظ على السلام. ومن أجل تحقيق أقصى قدر من الاتساق، ومن ثم تحقيق أقصى تأثير لذلك الدعم، ينبغي أن تكون لهذه التقييمات صلات أقوى بالأطر الاستراتيجية المتكاملة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، مما يمكن عناصر البعثة وأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية من العمل انطلاقا من التحليل نفسه، وتحقيق نفس الأهداف، دعما للأولويات

الوطنية. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك إطار عمل الأمم المتحدة لبناء السلام والمساعدة الإنمائية في جمهورية أفريقيا الوسطى الذي يدعم الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، ويوائم الأولويات الوطنية في مجالات السلام والأمن والمصالحة وحقوق الإنسان والتنمية، ويدعمه صندوق بناء السلام ولجنة بناء السلام. وأؤكد من جديد التزامي بالتكامل كوسيلة لتعظيم تأثير الأمم المتحدة في بيئات البعثات. وقد طلبت أيضا تنقيح سياسة التقييم والتخطيط المتكاملين لتحسين العمل المتسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة دعما للحفاظ على السلام.

١٦ - وهناك أيضا أمثلة مفيدة للتعاون المشترك بين القطاعات في مجالات فنية محددة. ففي ١٠ بلدان متضررة من النزاع، تجمع جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون المتصلة بمجالات الشرطة والعدالة والسجون في حالات ما بعد النزاع وغيرها من حالات الأزمات، التي تشترك في قيادتها إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مختلف أقسام الأمم المتحدة المشاركة في دعم سيادة القانون من أجل إجراء التحليل والتخطيط والبرمجة بصورة مشتركة. وفي الصومال، تنفذ بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وفريق الأمم المتحدة القطري برنامجا مشتركا لدعم مؤسسات سيادة القانون في الصومال، يجمع بين تسعة من شركاء الأمم المتحدة حول الأهداف الاستراتيجية المشتركة. وقد كان هذا النموذج مفيدا أيضا في كفالة أن تكون المسائل الشاملة ذات أولوية لجميع كيانات الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، من خلال البرامج التي تدعمها جهة التنسيق العالمية، ازداد التركيز على وصول المرأة إلى العدالة في البرامج الأساسية لسيادة القانون، فضلا عن زيادة تنفيذ هدف تخصيص ١٥ في المائة من الإنفاق للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كهدف رئيسي.

١٧ - ويتطلب العمل المشترك تقسيما للخبرات وتجميعا للموارد بصورة منطقية. ويدعم البرنامج المعني ببناء القدرات الوطنية لمنع نشوب النزاعات المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية نشر مستشارين للسلام والتنمية في أكثر من ٤٠ مكتبا من مكاتب المنسقين المقيمين. ويقدم مستشارو السلام والتنمية توجيهات تحليلية وبرمجية داخل البلد، ويدعمون توعية أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وبرامج أفرقة الأمم المتحدة القطرية بأسباب النزاع ويعززون القدرات الوطنية في مجال منع اندلاعها. ففي ليسوتو، على سبيل المثال، قام مستشار السلام والتنمية بتيسير دعم الأمم المتحدة لعمليات الإصلاح الوطنية في البلد، بما في ذلك الحوار وبناء توافق الآراء. والمشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون السياسية بشأن عمليات الانتقال التي تقوم بها الأمم المتحدة في أماكن البعثات هو مثال آخر على التعاون بين مختلف الركائز. ويتمثل التحدي الآن في تحويل مثل هذه الأمثلة إلى ممارسة معيارية، حتى يتسنى للدول الأعضاء أن تستفيد من المشاركة في دعم الأمم المتحدة الذي له أقصى الأثر. وتحقيقا لهذه الغاية، سأستفيد من هذه المبادرات عن طريق تشجيع خلق نماذج إضافية على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل ما تقدمه الأمم المتحدة من دعم تقني مشترك يجمع بين القدرات والتمويل، مما يؤدي إلى برمجة تساعد في الحفاظ على السلام.

١٨ - وستسهم عمليتي المقترحة لإعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن، على النحو الذي أيدته الجمعية العامة في قرارها ١٩٩/٧٢ في الترابط بين جهود الأمم المتحدة (انظر A/72/525). وهي تهدف إلى إعطاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام وتعزيز فعالية عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة والترابط في ما بينها وتدارك التجزؤ من خلال وضع ركيزة واحدة متكاملة للسلام والأمن ومواءمة ركيزة السلام والأمن على نحو أوثق مع ركيزتي التنمية وحقوق الإنسان من أجل تعزيز المزيد من

الترباط والتنسيق بين مختلف الركائز. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيعاد تنظيم وتوحيد القدرات والموارد الفنية الموجودة في مجال السلم والأمن، بصورة أكثر عقلانية، بما في ذلك من خلال إنشاء هيكل سياسي - عملي واحد يضطلع بمسؤوليات إقليمية ودعم اتباع نهج أكثر شمولاً لبناء السلام والحفاظ على السلام من خلال وضع استراتيجيات ونهج إقليمية، وتعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية، وتقديم دعم أكثر فعالية إلى لجنة بناء السلام.

١٩ - وسيجري تعزيز مكتب دعم بناء السلام، بناء على أحكام القرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام، ليضطلع بدور أقوى يربط بين الركائز لتعزيزها لتوجه الركائز نحو الحفاظ على السلام. وسيعمل المكتب، انطلاقاً من عمله الحالي دعماً للتواصل بين الأنشطة الإنسانية والتنمية وبناء السلام، بوصفه "مفصلاً" يربط بين ركيزة السلام والأمن والركيزتين الأخريين ومع الأوساط التي تقدم مساعدات إنسانية. وسيضطلع بمسؤولية ربط الأدوات والنهج ذات الصلة في مختلف أشكال النزاعات، وجمع خبرات منظومة الأمم المتحدة لتيسير اتساق الأعمال على نطاق المنظومة، وتعزيز الشراكات داخل الأمم المتحدة وخارجها. وإلى جانب مشاركة الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام في الآليات الرئيسية المشتركة بين الركائز، بما في ذلك اللجنة التنفيذية، والتعزيز الهام لصندوق بناء السلام، وتعزيز الدعم المقدم إلى لجنة بناء السلام، ستسهم هذه التدابير في تنشيط المكتب والمساعدة على تحقيق الرؤية الأصلية التي تكمن وراء إنشائه، وتعزيز الاتساق الاستراتيجي في جهود الأمم المتحدة دعماً للحفاظ على السلام.

٢٠ - وبغية تحقيق هذه الرؤية، أقترح تعزيز قدرة مكتب دعم بناء السلام في إطار الموارد الحالية لركيزة السلام والأمن. وفي هذا الصدد، أطلب إلى الدول الأعضاء أن تنظر بعين التأييد في مقترحاتي المفصلة بشأن إعادة تشكيل ركيزة السلام والأمن، وتعزيز قدرات مكتب دعم بناء السلام وغيره من أقسام الإدارة المقترحة للشؤون السياسية وبناء السلام منعا لنشوب النزاعات وبناء السلام، بما في ذلك عن طريق استخدام حساب دعم حفظ السلام لأنشطة بناء السلام في بيئات حفظ السلام ذات الصلة. وأشجع أيضاً كيانات الأمم المتحدة على مواصلة إغارة موظفين إلى المكتب لتعزيز قدراته وتعزيز التآزر والترباط على نطاق المنظومة.

٢١ - ويوفر الإطار الدولي لحقوق الإنسان، لا سيما التزامات الدول الأعضاء بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أساساً بالغ الأهمية للحفاظ على السلام. ومن شأن العمل الجماعي لمنظومة الأمم المتحدة للنهوض بحقوق الإنسان أن يساعد على تحديد الأسباب الجذرية للنزاعات والتصدي لها. وفي هذا الصدد، سيظل من الضروري أن تقوم ركيزتا السلام والأمن، والتنمية، بالاستفادة على نحو أفضل من آليات حقوق الإنسان القائمة، مثل الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل، وتوصياتها دعماً للدول الأعضاء.

٢٢ - ومن الأمور الأساسية لهذه الجهود أن تكون الأمم المتحدة أكثر اتساقاً، وتفكر وتخطط وتنفذ بطريقة مترابطة، مستفيدة من كامل أدواتها لدعم الدول الأعضاء. ويبدأ ذلك بفهم مشترك للمخاطر والفرص الرئيسية ذات الصلة بكل دولة عضو. ويتيح تحليل مشترك لتلك المخاطر والفرص بدوره استراتيجيات إنمائية مدركة للمخاطر وجهوداً هادفة لبناء القدرة على الصمود والحفاظ على السلام. ولن تواجه أي منطقة أو دولة الميزج ذاته من المخاطر أو تتعرض للمستوى ذاته من تلك المخاطر. وتوفر أهداف التنمية المستدامة مخططاً لبحث هذه المسائل مع الدول الأعضاء. وعلى الصعيد القطري، ينبغي أن تكون هناك أولويات مشتركة للمخاطر والفرص، تستند إلى قواعد ومعايير حقوق الإنسان والقواعد الإنسانية المتفق عليها عالمياً، فضلاً عن تحليل جنساني رصين. وكانت استراتيجيات بناء السلام المرتبطة

بالبرامج التي تشرف عليها لجان توجيهية مشتركة مناظرة، بما في ذلك الحكومات والأمم المتحدة والمجتمع المدني، استراتيجيات مفيدة. وسأطلب من كبار قادة الأمم المتحدة في الميدان أن يسهم كل منهم بتحليل للمخاطر وأن يترجموا هذا التحليل إلى استراتيجيات وإجراءات متماسكة دعماً للحفاظ على السلام.

٢٣ - وأقرت أحكام القرارين بالمساهمات الهامة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في بناء السلام، وشددت على ضرورة مواصلة تعزيز التعاون والتنسيق تحقيقاً لهذا الغرض، مع احترام الملكية الوطنية وأولويات البلدان المتأثرة بالنزاع. فالتنمية المستدامة هي الهدف الأساسي وغاية في حد ذاتها. كما أن لديها ميزة كونها أفضل ضمان للسلام الذي يدوم. والهدف الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية هو دعم الدول الأعضاء في تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، على أساس الملكية الوطنية لتلك الأهداف.

٢٤ - وتتوقع إصلاحاتي المقترحة للمنظومة الإنمائية تشكيل جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، تتمحور حول إطار استراتيجي للمساعدة الإنمائية للأمم المتحدة يقوده منسق مقيم محايد ومستقل ومخول، مع التركيز بصورة أشد على تقديم الدعم الجماعي وتحقيق نتائج مشتركة. وكما هو مبين في تقريره عن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للعمل على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ (A/72/684-E/2018/7)، ينبغي أن تكون المنظومة الإنمائية أكثر تماسكا وتكاملا على الصعيد القطري لتوسيع نطاق ما تقدمه المنظومة بكاملها من خبرات إلى البلدان. وينبغي لمكاتب المنسقين المقيمين أن تكون مجهزة لتكون بمثابة مراكز للتحليل والتخطيط الجماعين، مستفيدة في ذلك من جميع خبرات كيانات الأمم المتحدة المقيمة وغير المقيمة. ومن ثم ستكون مكاتب المنسقين المقيمين مسؤولة عن تنسيق الاستراتيجيات الإنمائية المدركة للمخاطر وتساعد على بناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع. وسيكون من الأهمية بمكان أن يكون إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الذي أعيد تنشيطه أهم أداة من أدوات الأمم المتحدة للتخطيط القطري، يسترشد بتحليل للنزاع والتنمية أقره فريق الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة. وسيجري تحديث هذا التحليل باستمرار ليشمل توجيهات بشأن حساسية النزاع والحفاظ على السلام، وينبغي استخدامه بصورة روتينية في عمليات التخطيط للأطر، بدعم من مستشاري السلام والتنمية إن وجدوا. وبالفعل، فإن ٨٠ في المائة من الأطر التي بدأت في عام ٢٠١٧ تشمل مساهمات في دعم السلام. وسأعمل جاهدا لضمان أن تكون الأطر على علم بالمخاطر وأن تصبح أدوات أكثر فعالية في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى بناء القدرة على الصمود والتعجيل بعمليات الخروج من الأزمات حفاظاً على السلام.

٢٥ - وتعمل كيانات الأمم المتحدة للتكيف مع هذا النهج المتعدد الركائز من أجل الحفاظ على السلام في إطار ولاية كل منها. وبالفعل، أفاد ٧٧ في المائة من المنسقين المقيمين عن قيام تعاون وثيق بين الكيانات المشاركة في التنمية والحد من مخاطر الكوارث والعمل الإنساني والحفاظ على السلام. ومن بين الكيانات الـ ١٩، ثمة ١٦ كيانات تضع بناء السلام والحفاظ على السلام في خططها الاستراتيجية وتوجيهاتها وتدريباتها. فعلى سبيل المثال، أدرجت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أهدافا تتعلق بتعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع في خططها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. ويمثل دعم مبادرات بناء السلام أولوية أساسية للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢ لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد اعتمد برنامج الأغذية العالمي سياسة وتوجيهات لبناء السلام. وإدراكا مني لأولوية الولايات القائمة والاحتياجات التي أعربت عنها الدول الأعضاء والأهمية القصوى للتنمية بوصفها

الهدف الرئيسي، فإنني أشجع جميع كيانات الأمم المتحدة على اعتبار الحفاظ على السلام هدفا هاما يمكن لأعمالها أن تسهم في تحقيقه، ومراعاة النهج المتبع في الحفاظ على السلام في خططها الاستراتيجية العالمية والقطرية، حسبما يقتضي الأمر.

٢٦ - ويشكل فريق الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة آلية رئيسية لتحقيق الاتساق بين الأمم المتحدة، وهو يسير تحت قيادة نائب الأمين العام على الطريق الصحيح ليصبح فريقا أكثر فعالية. ويعمل الفريق بشكل وثيق مع اللجنة التوجيهية المشتركة المنشأة حديثا للنهوض بالتعاون الإنساني والإنمائي، وسوف يركز تركيزا أشد على تشجيع التأزر في العمل الإنساني والإنمائي، فضلا عن صلاته بالسلام، دعما لخطة عام ٢٠٣٠. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يسترشد الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للبلدان من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة باستراتيجية دعم التعميم والتعجيل والسياسات التي وضعها الفريق، ويجب أن يكون على علم بالمخاطر وأن يكون واعيا لطبيعة النزاعات. وسأقوم بنشر بعثات متعددة التخصصات لاستراتيجية دعم التعميم والتعجيل والسياسات للمساعدة على كفالة أن يكون الدعم المقدم للتخطيط الوطني لخطة عام ٢٠٣٠ مراعيًا لطبيعة النزاع ومتكاملا. وسأضمن أيضا أن يواصل فريق الأمم المتحدة الجديد المعني بالتنمية المستدامة، بقيادة نائب الأمين العام، تعزيز التنسيق والترابط بين الركائز دعما لخطة عام ٢٠٣٠ وصلاتها بالسلام، بما في ذلك من خلال أفرقتها المعنية بالنتائج.

٢٧ - وبدون مشاركة المرأة مشاركة كاملة في المجتمع لا يمكن ضمان السلام أو الازدهار على المدى الطويل. وتؤدي المشاركة المهمة للمرأة إلى تعزيز جهود الحماية بشكل ملموس وتعميق فعالية بناء السلام. وتشير البحوث أيضا إلى العلاقة المباشرة بين المساواة بين الجنسين، من جهة، والقدرة على الصمود في مواجهة النزاعات ومنعها من جهة أخرى. ولذلك فإن جدول أعمال المرأة والسلام والأمن ضروري لجميع أعمال منظومة الأمم المتحدة دعما للدول الأعضاء. وتهدف خطتي، خطة العمل ذات النقاط السبع بشأن بناء السلام المراعي للمنظور الجنساني لتسريع وتيرة التقدم في مشاركة المرأة في بناء السلام، إلى زيادة التمويل من أجل بناء السلام المراعي للمنظور الجنساني وتوسيع نطاق وصول المرأة إلى عملية صنع القرار وتحسين التحليل والتخطيط اللذين يراعيان المنظور الجنساني. وما زلت ملتزما بضمان التنفيذ الكامل لخطة العمل ذات النقاط السبع، وسأطلب إجراء استعراض واستكمال لجميع عناصر الخطة في ضوء الإصلاحات التي شرع فيها، قبل وقت كاف من الذكرى العشرين المقبلة لصدور قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لضمان إجراء التغييرات المناسبة، وأن تكون منظومة الأمم المتحدة قادرة على أن تثبت بشكل فعال التقدم المحرز في هذا المجال.

٢٨ - ويمثل الشباب مستقبل المجتمع وهم أيضا حاضره. وفي حين أن تجربة الشباب في مجال السلام والنزاع متنوعة، فإن النزاع يمكن أن يعرقل فرص التعليم وفرص العمل، مما يؤدي إلى الإصابة بصدمة نفسية ونزع الثقة بالدولة والمجتمع الدولي. ومعظم الشباب يقاومون العنف، ويشارك بعضهم بنشاط في بناء السلام والحفاظ على السلام رغم المخاطر التي يواجهونها. ومع ذلك، لا يزال الشباب ممثلين تمثيلا ناقصا في صنع القرار على جميع المستويات. وقد آن الأوان للاعتراف بمساهمة الشباب في دعم السلام ودعمهم. ويتيح جدول أعمال الشباب والسلام والأمن فرصا لحفز المشاركة المتسقة للأمم المتحدة في دعم الشباب ومساهماتهم في بناء السلام والحفاظ على السلام. وإنني أتطلع إلى توصيات الدراسة المرحلية المستقلة بشأن الشباب والسلام والأمن التي طلبها مجلس الأمن في قراره ٢٢٥٠ (٢٠١٥) ومواصلة تنفيذ جدول الأعمال بالتعاون مع الدول الأعضاء.

ثالثا - القيادة والمساءلة والقدرات دعما لبناء السلام والحفاظ على السلام

٢٩ - إنني مصمم على تحسين القيادة والمساءلة والقدرات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، سواء في المقر أو في الميدان، حتى يتسنى للمنظمة أن تقدم للدول الأعضاء أكثر الدعم الممكن فعالية في الحفاظ على السلام. وسيتعين أن يشمل ذلك الجهود الرامية إلى ضمان استمرارية برامج بناء السلام ذات الصلة والقيادة العليا والموظفين من خلال مراحل مختلفة من مشاركة الأمم المتحدة، من أجل تحسين عمليات الانتقال، وتعزيز قدرة القيادة العليا لفريق الأمم المتحدة القطري على استيعاب مهام بناء السلام ذات الصلة عقب سحب البعثات التي أمر مجلس الأمن بتشكيلها.

٣٠ - ويؤكد اعتماد إطار للقيادة على نطاق المنظومة في عام ٢٠١٧ التزامي بتحسين القيادة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتهدف استراتيجيتي على نطاق المنظومة بشأن التكافؤ بين الجنسين إلى معالجة عدم التكافؤ على جميع المستويات، لا سيما في المناصب العليا، وتحسين ثقافة المنظمة في ما يتعلق بالمنظور الجنساني.

٣١ - ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للمقترحات المتعلقة بالإصلاح الإداري التي أيدتها الدول الأعضاء الآن في تحقيق اللامركزية في صنع القرار وجعله أقرب إلى نقطة الإنجاز وجعل عملية التخطيط وإعداد الميزانية أكثر مساءلة واستجابة. وأعتزم تمكين رؤساء الإدارات والمكاتب واللجان الإقليمية والبعثات الميدانية من موازنة السلطة في إدارة الموارد المالية والبشرية والمادية مع الاضطلاع بالمسؤولية المكلفين بها عن تنفيذ الولاية. ومن شأن وجود صلة أوضح بين الموارد والنتائج أن يحقق مزيدا من الشفافية والمساءلة. والقدرة على إدارة الموارد بشكل فعال لتلبية الاحتياجات العاجلة، ومواجهة المخاطر المستجدة والاحتياجات العملية الراهنة ستعزز الدعم الفعال الذي تقدمه المنظمة في حين وقته للحفاظ على السلام.

٣٢ - وتنبع مقترحاتي بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من اقتناعي بأن هناك حاجة إلى جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل إنجاز خطة عام ٢٠٣٠، بدعم من المنسقين المقيمين المكلفين والمحايدين والمختصين. وتستند المقترحات أيضا إلى نتائج استعراض مستقل أجراه معهد التنمية الخارجية لقدرات وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها للحفاظ على السلام. وخلص المعهد، في استعراضه، إلى أن هناك حاجة إلى تعزيز القدرات على إجراء تحليل للنزاع أو السياق ولترجمة التحليل إلى برامج أكثر مراعاة للحساسية. ويجب أن يكون المنسقون المقيمون، بوصفهم منفذين للسياسات المتعلقة بجميع أهداف التنمية المستدامة، مستعدين على نحو أفضل للعمل في جميع ميادين التنمية - المساعدة الإنسانية وبناء السلام. ويشمل ذلك فهما قويا للأطر المعيارية ذات الصلة بالأمم المتحدة والقدرة على ترجمتها إلى تحليل وتخطيط وبرمجة على نطاق المنظومة. وفي البيئات المتضرة من النزاع، سيحتاج المنسقون المقيمون إلى كفاءة أن تعمل الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة بطريقة متكاملة مع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للإسهام إسهاما كاملا في بناء القدرة على الصمود والحفاظ على السلام. وفي السياقات ذات الصلة، يجب أن يتلقى المنسقون المقيمون، بمن فيهم نواب الممثلين الخاصين للأمين العام الذين يؤدون ثلاثة أدوار، دعما متكاملا من كيانات التنمية وكيانات المساعدة الإنسانية وبناء السلام من أجل تشجيع استجابة متكاملة تشمل حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، ويجب أن يكونوا مسؤولين عن تحسين التعاون بين الوكالات لدعم الجهات الفاعلة الوطنية في إدارة المخاطر، وبناء القدرة على الصمود، وتعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع.

٣٣ - ومن المهم أن يتلقى أولئك الذين يشغلون مناصب قيادية في الميدان المساعدة من المقر، بما في ذلك التوجيه والتدريب والقدرات التكميلية ودعم الأقران والسلطة المفوضة للإقدام على مجازفات محسوبة دعماً للأولويات الوطنية. ويجب أن يكون للمنسقين المقيمين مجموعة متنوعة من المهارات، وأن يتحلوا بمهارات قوية في مجال القيادة وبناء الأفرقة والتواصل، بما في ذلك في مجال التخطيط المتكامل وإدارة المخاطر والقضايا الجنسانية وحقوق الإنسان، بغية التمكن من تعزيز الاتساق بطريقة تعاونية. ومن المهم أيضاً أن يكون المنسقون المقيمون قد اكتسبوا خبرة من العمل في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأن يواصلوا تعليمهم المهني. وسأشجع تنوع الخبرات في مجالات السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان والمسائل الإنسانية لجميع القيادات العليا في الأمم المتحدة فضلاً عن تحسين وتحفيز التنقل بين الوكالات، بما في ذلك عبر الركائز الثلاث للأمم المتحدة.

٣٤ - وتتضح الحاجة إلى قيادة تعاونية بشكل خاص عندما يجري سحب عملية سلام تابعة للأمم المتحدة. وأوصي بأن يجري، خلال عملية السحب التدريجي، تقييم قدرات فريق الأمم المتحدة القطري على الاضطلاع بأولويات بناء السلام، ومناقشتها مع الدول الأعضاء من خلال لجنة بناء السلام. وهذا ما حدث في ليبيريا، حيث أظهر تقييم القدرات على أساس الأولويات المبينة في خطة بناء السلام في ليبيريا، التي اضطلع بها المشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون السياسية بشأن عمليات الانتقال للأمم المتحدة في أوضاع البعثات، الحاجة إلى استثمارات كبيرة من خلال فريق الأمم المتحدة القطري من أجل مواصلة جهود بناء السلام. ومن الضروري أيضاً إجراء تحليل جنساني شامل وتخطيط فعال لضمان عدم تآكل المكاسب المتعلقة بالمساواة بين الجنسين عند سحب عمليات السلام. ومن الأمثلة الأخرى على الممارسات الجيدة في هذا الصدد التخطيط المتكامل للعملية الانتقالية الذي جرى في كوت ديفوار. فالتخطيط المتكامل في مرحلة مبكرة وطوال دورة حياة البعثة أمر بالغ الأهمية. وينبغي أيضاً نشر قدرات تخطيط إضافية عندما يقتضي الأمر.

٣٥ - ولا تتوفر جميع أنواع الخبرات التقنية داخل أفرقة الأمم المتحدة القطرية أو بعثاتها. ويجب أن يكون المنسقون المقيمون قادرين على الاستفادة من خبرات وأصول منظومة الأمم المتحدة بأسرها لكفالة تنفيذ ولاياتهم على نحو أفضل. وسأأخذ الخطوات اللازمة لضمان أن يتمكن المنسقون المقيمون من الاستفادة بسهولة أكبر من المشورة التي تقدمها مراكز الخبرة في المقر وعلى الصعيد الإقليمي. وفي تقريرتي عن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، أوضحت أن المنظمة ستكفل، كجزء من تحسين الهياكل الإقليمية إلى أقصى حد، أن يتضمن وضع واستعراض أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تحليلاً أكثر شمولاً للقضايا الإقليمية والعابرة للحدود، وأن تكون اللجان الإقليمية جزءاً لا يتجزأ من العملية. ويمكن للجان الإقليمية أيضاً أن تؤدي دوراً داعماً في التحليل المتكامل على الصعيد الإقليمي وأن توفر منبراً للحوار الحكومي الدولي. وعلى المدى المتوسط، ينبغي إعادة هيكلة الأصول الإقليمية للأمم المتحدة من أجل تبسيط وتعظيم أثر الوجود الإقليمي للأمم المتحدة في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والحفاظ على السلام كجزء من هذا الهدف.

٣٦ - وفي تقريرتي عن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، أضفت أيضاً مقترحات لتعزيز مكاتب المنسقين المقيمين وكفالة أن تكون القدرات تفي باحتياجات الأولويات الوطنية، بالاستفادة من المزايا النسبية لمنظومة الأمم المتحدة. ويجب أن تظل جهود منظومة الأمم المتحدة تهندي بثلاثة مبادئ رئيسية: تعزيز الملكية الوطنية؛ ووضع استجابات قطرية - سياقية؛ وضمان التنفيذ الفعال لنتائج التنمية على الأرض.

ولدى النظر في خصوصية كل سياق، أوصي بأن يكون لموظفي مكاتب المنسقين المقيمين أو الوجود المتكامل في بلد ما مسؤوليات استشارية، بالإضافة إلى القيام بمهام التخطيط والتنسيق والرصد والتقييم والدعم التمويلي، وفقا لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأوصي بأن يكون البرنامج المشترك لبناء القدرات الوطنية على منع نشوب النزاعات، الذي ينشر حاليا أكثر من ٤٠ مستشارا في مجال السلام والتنمية في مكاتب المنسقين المقيمين، بالاتفاق الكامل مع الحكومات المعنية، نموذجا لإتاحة هذه القدرات المعززة.

٣٧ - وسيقدم الهيكل الإقليمي الموحد، في إطار اقتراحي لإعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن، التوجيه والدعم للمنسقين المقيمين في أماكن غير البعثات، وذلك بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة. وستواصل الإدارتان المقترحتان للشؤون السياسية وبناء السلام وعمليات السلام الاستعانة بموظفين متخصصين في الشؤون الانتخابية ودعم الوساطة والشؤون العسكرية والشرطة وسيادة القانون والشؤون المدنية وإصلاح قطاع الأمن والأعمال المتعلقة بالألغام ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وستواصل الإدارتان المقترحتان للشؤون السياسية وبناء السلام وعمليات السلام أيضا دعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني من خلال قدراتهما الجنسانية، وذلك بالتعاون الوثيق مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). ومن الأمثلة على الآليات المرنة التي تساعد على توفير الخبرات ذات الصلة في حين وقتها الفريق الاحتياطي لكبار المستشارين في مجال الوساطة، والمجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة، والقائمة الانتخابية الموحدة للأمم المتحدة، والأفرقة المتعددة التخصصات التي تم نشرها من خلال جهة التنسيق العالمية في مجالات الشرطة والعدالة والسجون، فيما يتصل بسيادة القانون في حالات ما بعد انتهاء النزاع وغيرها من الأزمات، وقائمة "إكسبريس" الخاصة بالاستجابة للأزمات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمستشارون الإقليميون لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن المرأة والسلام والأمن والقدرات المنتشرة في إطار المشروع المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الدعم الميداني، وإدارة الشؤون السياسية بشأن عمليات الأمم المتحدة الانتقالية في أماكن البعثات. والبعثات السياسية الخاصة الإقليمية الثلاث في وسط أفريقيا وغرب أفريقيا وآسيا الوسطى، والحضور الإقليمي لوكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، هي أيضا مصادر هامة للمشورة والدعم في هذا الصدد. وسأعتمد على هذه الممارسات الجيدة القائمة لتوفير الخبرات المناسبة والقدرات الطوعية اللازمة للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وعمليات السلام لدعم الاحتياجات الوطنية، بما في ذلك عن طريق تشجيع جميع الكيانات على العمل في شركات فعالة متعددة الركائز.

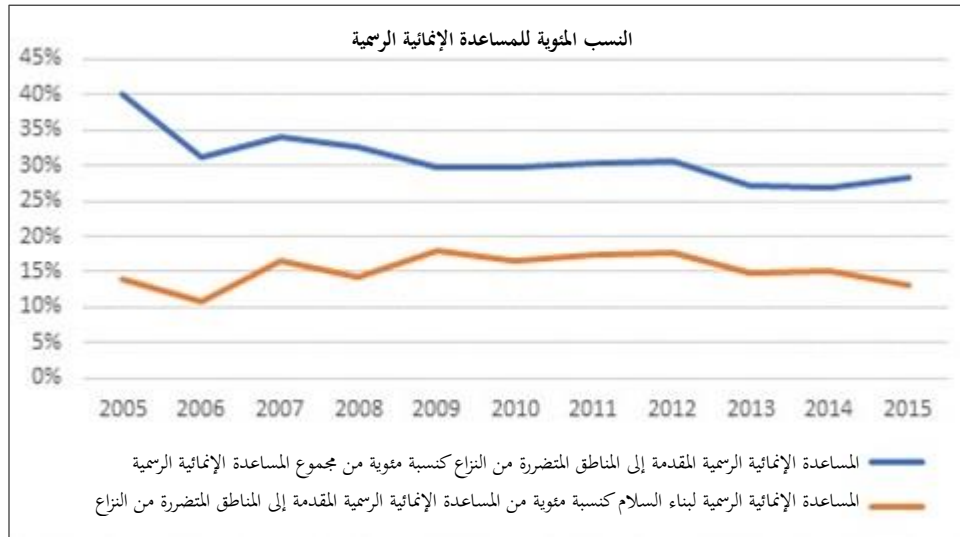
رابعا - تمويل بناء السلام

٣٨ - أقرت الدول الأعضاء في القرارين التوأمين بالحاجة إلى الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لبناء السلام، بما فيها جهود أفرقة الأمم المتحدة القطرية وعناصر بناء السلام في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، وضرورة توفير تمويل كاف يمكن التنبؤ به ومستدام لمواجهة التحديات التي تشمل التجزؤ في المنظومة، والمنافسة على الموارد، والافتقار إلى تحمل المخاطر والسرعة، والروابط الضعيفة بين التحليل والتنفيذ، وعدم كفاية الموارد المخصصة للتصدي لمخاطر النزاع، بما في ذلك في أوضاع الانتقال.

٣٩ - وينبغي النظر إلى تمويل أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام على خلفية الموارد المالية الإجمالية المتاحة للبلدان المتضررة من النزاعات العنيفة. ويعيش ما يقرب من نصف جميع الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في بلدان متأثرة بالنزاعات والهشاشة. وما لم تتخذ إجراءات متضافرة بحلول عام ٢٠٣٠، من المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى ٨٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٥. وهذا الاتجاه مثير للإحباط: فقد انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان المتضررة من النزاع^(١) كنسبة من المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية من ٤٠ في المائة (أي ما يعادل ٤٤,٦ بليون دولار^(٢)) في عام ٢٠٠٥ إلى ٢٨ في المائة (أي ما يعادل ٤١,٤ بليون دولار) في عام ٢٠١٥. وانخفض التركيز على بناء السلام في البلدان المتأثرة بالنزاعات من ١٨ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٩ إلى ١٣ في المائة في عام ٢٠١٥ (انظر الشكل الأول). وعلى النقيض من ذلك، قدر صافي التدفقات المالية الخارجة من البلدان المتأثرة بالنزاعات بمبلغ ٥٣ بليون دولار في عام ٢٠١٦. ويخصص سنويا أقل من ٢ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى المناطق المتضررة من النزاع للنهوض بالمساواة بين الجنسين أو إعمال حقوق المرأة وتلبية احتياجاتها. ويتعين على المجتمع الدولي أن يقوم بتمويل أعمال التنمية لصالح البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات. ولذلك فإنني أشجع الدول الأعضاء على دعم الحكومات في تخطيط وتمويل خططها التنفيذية الوطنية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. أما بالنسبة للأمم المتحدة، فكما أكدت في تقريرتي عن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ستتخذ الأمم المتحدة خطوات لزيادة قدراتها على دعم جهود الدول الأعضاء في تمويل الأهداف الإنمائية للألفية.

الشكل الأول

المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان المتضررة من النزاع، ٢٠١٥-٢٠٠٥



المصدر: مكتب دعم بناء السلام، استنادا إلى نظام الإبلاغ عن الدائنين التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. OECD.Stat.

- (١) البلدان التي لديها بعثات سياسية خاصة ببلد محدد أو عملية حفظ سلام متعددة الأبعاد، أو البلدان المؤهلة للحصول على تمويل من صندوق بناء السلام أو متلقيه للتمويل اعتبارا من أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.
- (٢) بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٥.

٤٠ - وكما أشرت مرارا وتكرارا منذ أن توليت مهام مناصبي، فإن تكاليف الاستجابة للأزمات أصبحت مرتفعة بشكل غير مستدام: فقد أنفق المجتمع الدولي ٢٣٣ بليون دولار على مدى السنوات العشر الماضية على الاستجابات الإنسانية وتكاليف حفظ السلام وتكاليف اللاجئين من المانحين. ووفقا للدراسة المشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي المعنونة "سبل تحقيق السلام: النهج الشاملة لمنع نشوب النزاعات العنيفة" يقدر بأن الوقاية الفعالة من شأنها أن توفر مبلغا يتراوح بين ٥ بلايين دولار و ٧٠ بليون دولار سنويا للبلد المتضرر والمجتمع الدولي معا. فالاستثمار في الوقاية يُوْثِي ثماره. فهو ينقذ الأرواح ويوفر المال ويحقق مكاسب إنمائية. ولكن الأمم المتحدة لا تملك الموارد الكافية لدعم الدول الأعضاء في منع نشوب النزاعات العنيفة. فعلى سبيل المثال، بلغت المخصصات السنوية لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ لما مجموعه ١٥ صندوقا استثماريا للأمم المتحدة وبرنامجا عالميا يتصل بالسلام تتخذ من مقر الأمم المتحدة مقرا لها نحو ٢٠٠ مليون دولار، وفقا للتقارير المتاحة عنها؛ وهذا أقل بكثير مما هو مطلوب.

٤١ - وفي السياقات التي توجد فيها عمليات لحفظ السلام، أُحرز تقدم ملحوظ في تخصيص الموارد من الميزانيات المقررة لبعثات حفظ السلام للاضطلاع بالأنشطة البرنامجية المأذون بها دعما لبناء السلام. ويبلغ مجموع هذا الدعم الآن نحو ٢٥٠ مليون دولار سنويا، رُصد منها نحو ١٨٠ مليون دولار للأعمال المتعلقة بالألغام والباقي لأنشطة من قبيل الحد من العنف المجتمعي وتعزيز سيادة القانون. وتنفذ هذه الأنشطة مباشرة ببعثات حفظ السلام والشركاء الآخرون على أساس مزاياها النسبية. وأرحب بتخصيص أموال في الميزانية حاليا للأنشطة البرنامجية في ميزانيات حفظ السلام بوصفها دعما قيما لبناء السلام.

٤٢ - وعلى الرغم من هذا التقدم، لا تزال هناك فجوة كبيرة في الموارد والقدرات اللازمة للوفاء بمكونات بناء السلام في ولايات البعثات وتلبية احتياجات بناء السلام الوطنية الأوسع نطاقا. وفي عام ٢٠١٦، وفقا لتقييم للانعاش وبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، قدرت تكاليف بناء السلام والإنعاش بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢١ بمبلغ ٣,٢ بلايين دولار، وتعهد المانحون بمبلغ ٢,٢ بليون دولار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وفي ليبيريا، في سياق الانسحاب التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، بلغ التقدير المالي لعمل فريق الأمم المتحدة القطري لدعم الخطة الوطنية لبناء السلام على مدى عامين ١٣٠ مليون دولار، وتعهد صندوق بناء السلام بمبلغ ١٠ ملايين دولار بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٤٣ - ومن الممارسات الجيدة المستجدة إنشاء صناديق مجمعة على الصعيد القطري دعما لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وارتباطها بخطة وطنية لبناء السلام، ترافقها لجنة بناء السلام ويدعمها صندوق بناء السلام بدوره الحفاز. وللصناديق المجمع باع طويل في تعزيز الاتساق والتنسيق؛ وتوسيع قاعدة المساهمين؛ وتحسين إدارة المخاطر والاستفادة منها؛ وتمكين المنسق المقيم وتوفير الحوافز للتعاون، بما في ذلك عبر ركائز الأمم المتحدة، مما يشجع البرمجة المتكاملة. وهي مفيدة بشكل خاص قبل إنهاء البعثة. وينبغي دعم الصناديق المجمع من خلال تحديد الموارد اللازمة لبناء السلام ومجموع الموارد المالية المتاحة، بما في ذلك الموارد الوطنية، تحديدا قطريا ومملوكا وطنيا. وأشجع القيادة العليا للأمم المتحدة على تحديد الموارد اللازمة لبناء السلام، على أساس تحليل للمخاطر يقوم على المشاركة، وإنشاء صندوق مجمع خاص ببلد محدد من أجل دعم الإطار. ويمكن أيضا ربط التدفقات المالية الجزأة بالتخطيط والبرمجة من خلال المنابر القطرية. وعلى سبيل المثال، فإن مرفق التنمية والتعمير في الصومال، الذي يدعمه البنك الدولي والأمم المتحدة، يربط أعضاء المجتمع الدولي معا برابط المساءلة المتبادلة مع النظراء الصوماليين من خلال هيكل حكم وأمانة مشترك يشرف على صناديق منفصلة.

٤٤ - وفي حين أن الدعم المالي لأنشطة بناء السلام أمر لا غنى عنه، فإن مساهمة الموارد العينية يمكن أن تكون كبيرة أيضا. ونفذ مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب نَحجا متكاملة للسلام والتنمية في بوروندي وتشاد وهايتي وسيراليون والصومال وتيمور - ليشتي بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومتطوعي الأمم المتحدة وشركاء من قبيل الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة و تبادل السلع. وأشجع القيادة العليا للأمم المتحدة على دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في بناء السلام.

٤٥ - وعلى مستوى المقر، من الضروري كفاءة توفير تمويل كاف يمكن التنبؤ به ومستدام لدعم بناء السلام على الصعيد القطري. والموارد غير الأساسية مهمة ولكنها تزيد أيضا تكاليف المعاملات، والتجزؤ، والمنافسة والتداخل. ومع ذلك، ازدادت هذه المساهمات المخصصة بسرعة تزيد ست مرات عن سرعة ازدياد المساهمات الأساسية المقدمة إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية خلال السنوات الـ ١٥ الماضية، مما خفض الموارد الأساسية إلى ١٥ في المائة فقط من المجموع. ولمواجهة هذا التحدي، اقترحت على الدول الأعضاء اتفاقا للتمويل لبحث الخيارات التي يمكن أن تساعد على تحسين نوعية الموارد المخصصة للأمم المتحدة وإمكانية التنبؤ بها، وذلك مقابل زيادة الفعالية والشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالنتائج على نطاق المنظومة.

٤٦ - ومن أجل المساعدة في معالجة مسائل التجزؤ والتنافس بين صكوك التمويل وتعزيز الشفافية والمساءلة والفعالية، سأقوم أيضا بإنشاء لوحة متابعة تمويل بناء السلام. وستستخدم اللوحة لوضع قائمة بالصكوك الحالية، بما في ذلك رسمتها وقواعدها وإجراءاتها وهياكل الإدارة ومجالات التدخل. وسوف تسمح اللوحة للجنة التنفيذية وآليات التنسيق المعنية المشتركة بين الوكالات والقيادة العليا، بما في ذلك في الميدان، بتتبع موارد بناء السلام العالمية، وستشجع على تحقيق المزيد من المواءمة الاستراتيجية للتمويل. وستتيح أيضا تتبع التزامات المنظمة على نحو أدق، بما في ذلك ضمان تخصيص ١٥ في المائة من التمويل في هذا المجال للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كهدف رئيسي. وسأواصل تشجيع زيادة التنسيق فيما بين صكوك التمويل هذه، بما في ذلك من خلال التقييمات المشتركة والمبادرات المشتركة.

٤٧ - ويمثل صندوق بناء السلام، باعتباره أداة تحفيزية مناسبة تتحمل المخاطر، أداة بالغة الأهمية في الوقت الذي تعمل فيه الأمم المتحدة على تعزيز جهودها الرامية إلى بناء القدرة على الصمود ودفع إجراءات الأمم المتحدة المتكاملة للوقاية على نطاق أوسع. وقدم الصندوق الدعم للشركاء الوطنيين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية للاستجابة بشكل استراتيجي لاحتياجات بناء السلام، والمساعدة في الانتقال من البعثات إلى أماكن غير البعثات، وتيسير المواءمة مع المؤسسات المالية الدولية والشركاء الآخرين. ولذلك يجب زيادة تعزيز دور الصندوق بوصفه حفازا ماليا لبناء السلام. وعلى المستوى القطري، ينبغي الاستفادة من استثمارات الصندوق لتعظيم الاستثمارات من أصحاب المصلحة الآخرين. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تضاعفت مساهمة الصندوق الأولية من أجل تحقيق الاستقرار بمقدار ١٢ مليون دولار من المساهمات الإضافية المقدمة من المانحين. وفي سري لانكا، حشد استثمار أولي قدره ١٢ مليون دولار من أموال الصندوق خمسة مانحين آخرين لدعم الخطة ذات الأولوية لبناء السلام المرصود لها مبلغ ٨٢ مليون دولار. ويقدر التنبؤ المالي للصندوق، الذي يستند إلى الاحتياجات القطرية، عبر عدة نوافذ، بما في ذلك دعم عمليات الانتقال، ومشاركة القطاع الخاص، والمبادرات الإقليمية والعابرة للحدود، ومبادرة جنسانية وشبابية، الاحتياجات الإجمالية للصندوق بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار سنويا. ولذلك أكرر دعوتي إلى

”قفزة كمية“ في المساهمات المقدمة إلى الصندوق، والتي ينبغي أن تكون غير مخصصة وأن تنص على فترة أطول لضمان أن يكون الدعم ملبياً للاحتياجات ويمكن التنبؤ به.

٤٨ - وإن كفالة حد أدنى مخصص قدره ١٥ في المائة من جميع الأموال التي تديرها الأمم المتحدة دعماً لمشاريع بناء السلام للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كهدف رئيسي هو جزء من خطتي للعمل ذات النقاط السبع بشأن بناء السلام المراعي للمنظور الجنساني. وقد تعزز ذلك من خلال أدوات مخصصة مثل صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني، وكذلك من خلال تخصيص الأموال داخل الصناديق الاستثنائية القطرية مثل صندوق السلام المشترك في ميانمار وصندوق تحقيق الاتساق في تحقيق الاستقرار التابع لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي اعتمدت هدف الـ ١٥ في المائة. ووصل صندوق بناء السلام إلى نسبة ١٩,٢ في المائة في عام ٢٠١٦ ورفع نسبة الهدف إلى ٣٠ في المائة في خطة أعماله للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩. وأطلب إلى جميع آليات التمويل التابعة للأمم المتحدة لدعم مشاريع بناء السلام أن تلي وتتجاوز هذا الهدف البالغ ١٥ في المائة وأن تساهم الدول الأعضاء تحديداً في هذا المجال، حيث تكون الموارد شحيحة ولكن التأثير كبير.

٤٩ - وطلب إليّ في القرارين أن أقدم خيارات بشأن زيادة التمويل المخصص لأنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام، وإعادة هيكليته، وتحديد أولوياته على نحو أفضل، بما في ذلك عن طريق الاشتراكات المقررة والتبرعات، لكي تنظر فيها الدول الأعضاء. وترد الخيارات أدناه:

(أ) **الموارد الطوعية:** هناك عدد من الصناديق الاستثنائية على مستوى المقر في الأمانة العامة غير نشطة وغير مستخدمة. ولدعم تمويل صندوق بناء السلام، أدعو المانحين إلى الموافقة على أن يُخصص للصندوق الرصيد المتبقي من أي صندوق استثنائي على مستوى المقر لم ينشط منذ سنتين أو أكثر؛

(ب) **الاشتراكات المقررة:** هذه الاشتراكات توفر قدراً أكبر من القدرة على التنبؤ واستدامة التمويل من أجل بناء السلام، وتخفض تكاليف تعبئة الموارد الطوعية. ومن المهم ملاحظة أن استخدام الاشتراكات المقررة من شأنه أن يبعث بإشارة قوية فيما يتعلق بالتزام جميع الدول الأعضاء ببناء السلام والحفاظ على السلام؛

(ج) **الاشتراكات المقررة خلال عمليات سحب البعثات:** تمثل العمليات الانتقالية للبعثات وعمليات سحبها بعض الفترات الأكثر حرجاً والوقت الذي يمكن أن تستمر فيه الاستثمارات في الحفاظ على السلام من جانب السلطات الوطنية وشركائها الدوليين على مر السنين إما أن تستمر أو تضيع في غضون أشهر. وبعد الانسحاب، تواجه أفرقة الأمم المتحدة القطرية عادة ”جرفاً مالياً“ دعماً لأنشطة بناء السلام. وفي حالة ليبيريا، يبلغ التقدير المالي لدعم خطة بناء السلام ٦٥ مليون دولار سنوياً لمدة سنتين، أو ما يقرب من ٥٥ في المائة سنوياً من ميزانية البعثة النهائية لسنة كاملة البالغة ١١٦,٩٥ مليون دولار. وإدراكاً لضرورة عمليات الانتقال التي تتم إدارتها بشكل جيد والمزودة بما يكفي من موارد، فإنني أدعو المساهمين الرئيسيين في ميزانيات حفظ السلام إلى الالتزام طوعاً بما يعادل ١٥ في المائة من الميزانية النهائية لسنة كاملة لبعثة حفظ سلام مغلقة، ويسهم بالمبلغ في أنشطة بناء السلام من خلال المشاريع القائمة أو الصندوق المشترك على الصعيد القطري الذي يديره مكتب المنسق المقيم، كل سنة لمدة سنتين بعد نهاية ولاية البعثة؛

(د) **الاشتراكات المقررة غير المنفقة:** تترك بعثات حفظ السلام أحياناً أرصدة حرة في نهاية الفترة المالية. وفي نهاية الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، بلغ الرصيد ٢٧٩ مليون دولار، وقيد لحساب الدول الأعضاء كأموال غير منفقة. وأهيب بالدول الأعضاء أن تلتزم طواعية بأموال غير منفقة من ميزانية حفظ السلام إلى صندوق بناء السلام؛

(هـ) **الاشتراكات المقررة لصندوق بناء السلام:** أوصى فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام في تقريره بأن تنظر الجمعية العامة في خطوات لضمان تقديم تمويل أساسي يمثل ١٠٠ مليون دولار أو نسبة ١ في المائة تقريبية ورمزية من القيمة (أيهما أعلى) من مجموع ميزانيات الأمم المتحدة لعمليات السلام (بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة معاً) إلى الصندوق سنوياً من الاشتراكات المقررة في إطار ميزانية الأمم المتحدة. وينبغي تقديم الاشتراكات المقررة بطريقة تكفل الرقابة اللازمة دون تقويض الميزة النسبية للصندوق بوصفه صندوقاً مخصصاً سريعاً غير مخصص ومرناً ومحدداً مسبقاً يعمل بموجب اختصاصات وافقت عليها الجمعية العامة. وإنني أدعو الدول الأعضاء إلى النظر في تخصيص اشتراكات مقررة للصندوق بقيمة ١٠٠ مليون دولار أو نسبة رمزية قدرها ١ في المائة من مجموع التكلفة السنوية لعمليات السلام؛

(و) **إعادة استثمار الوفورات من الميزانيات المقررة:** عندما تنخفض الاحتياجات المالية العامة لعمليات حفظ السلام، ينبغي إعادة استثمار بعض الفرق في بناء السلام. وفي السنوات التي يقل فيها مجموع الموارد المعتمدة لعمليات حفظ السلام عن تلك المخصصة للسنة السابقة، أُطلب إلى الدول الأعضاء أن توافق على تخصيص ما يعادل ١٥ في المائة من مجموع الفرق في الموارد المعتمدة لتمويل صندوق بناء السلام؛

(ز) **تنويع الموارد المتاحة:** إنني أبحث في إمكانية إيجاد حلول تمويل مبتكرة لبناء السلام، بما في ذلك مساهمات الأفراد والمؤسسات والمنظمات الدينية والسندات والجبايات والإيرادات الضريبية، والشراكة بين الشركات والتمويل المختلط. وهناك بالفعل عدة أمثلة واعدة، تشمل سندات التأثير الاجتماعي لدفع تكاليف مراكز إعادة التأهيل في مالي، وشتراكات الشركات من أجل الحفاظ على السلام في نيجيريا وجنوب السودان، ومبادرات بناء السلام الجماعية.

٥٠ - وتقوم الأمم المتحدة بتعبئة أكثر من ٢٥٠ مليون دولار سنوياً من الشركاء من الشركات، وهي تعمل مع القطاع الخاص على وضع مبادئ توجيهية للاستثمار كما تعمل على مجموعة واسعة من القضايا الأخرى من خلال الاتفاق العالمي للأمم المتحدة. وأرحب بالمبادرات الأخيرة لتعزيز الشركات من أجل بناء السلام. وفي عام ٢٠١٧، عُقد المؤتمر السنوي الرابع لرجال الأعمال من أجل السلام في كولومبيا. وستصبح كولومبيا قضية اختبار للتمويل المختلط، باستخدام أموال المنح لإطلاق التمويل التجاري لبناء السلام. وفي ليبيريا، دعمت الشركات تصميم المشروع وساهمت مالياً في مبادرة للتخفيف من حدة النزاعات المتصلة بالامتيازات. وأشجع منظومة الأمم المتحدة على مواصلة إقامة شراكات مع القطاع الخاص وقطاع الاستثمار من أجل تعزيز تأثير الشركات على بناء السلام، ووضع مبادئ توجيهية للاستثمار تراعي حساسية النزاع، والبحث عن مساهمات محتملة في أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام. وينبغي أن يتم ذلك وفقاً للمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف".

٥١ - ولدعم هذا العمل الجاري، سيضطلع صندوق بناء السلام، الذي يعمل عن كثب مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، بدور استراتيجي في تعبئة الموارد للتمويل المتوقع والمستدام لبناء السلام. وسيشمل ذلك تحري الفرص المتاحة للحصول على مساهمات من القطاع الخاص بالوسائل التقليدية، فضلا عن النظر في إقامة شراكات وأساليب التمويل الابتكارية. وستعمل هذه القدرة بالتنسيق مع مختبر التمويل الابتكاري المقترح التابع لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وسوف يتحرى الصندوق إمكانية إنشاء آلية للتبرع على شبكة الإنترنت، واستخدام مواقع التمويل الجماعي، وإقامة شراكات مع الشركات لتعبئة الجبايات الطوعية على المنتجات أو الخدمات.

٥٢ - كما أشجع الدول الأعضاء على استكشاف وسائل مبتكرة لتمويل أنشطة بناء السلام، بما في ذلك من خلال إصدار سندات الأثر الاجتماعي في بناء السلام، والتنفيذ الطوعي للضريبة على الاتجار بأسلحة (محددة)، أو التبرع بالغرامات المفروضة على شركات صناعة الدفاع على أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام.

خامسا - الشراكات من أجل بناء السلام والحفاظ على السلام

٥٣ - إن وجود شبكة من الشركاء تعمل على دعم الحكومات أمر بالغ الأهمية للحفاظ على السلام، على نحو ما اعترفت به الدول الأعضاء في القرارين. وتلعب المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دورا رئيسيا في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، بما في ذلك من خلال الدبلوماسية الوقائية وبناء الثقة وجهود الوساطة ومنع التطرف العنيف وحفظ السلام وبناء السلام. كما أنها تتبادل المعارف والقدرة التحليلية والشبكات المحلية القوية. وتشمل المبادرات الأفريقية في مجال بناء السلام، على سبيل المثال، سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن التعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع ومبادرة التضامن الأفريقي. ووقع في عام ٢٠١٧ إطار مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، واعتمدت لاحقا مذكرة تفاهم بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ومكتب دعم بناء السلام.

٥٤ - وعززت الدول الأعضاء من خلال لجنة بناء السلام تعاونها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك التعاون في منطقة الساحل ووسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى، وكذلك في غامبيا. وأشجع اللجنة على مواصلة عقد اجتماعات منتظمة بشأن المسائل القطرية والإقليمية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

٥٥ - وتشارك الأمم المتحدة بانتظام في التحليل المشترك والتخطيط وتبادل المعلومات مع المنظمات الإقليمية، فضلا عن التعاون المباشر. كما زادت عدد مكاتب الاتصال مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وستواصل الركيزة الجديدة المقترحة للسلام والأمن إعطاء الأولوية لهذه الشراكات الاستراتيجية وكفالة استمرار البعثات السياسية الخاصة الإقليمية في وسط أفريقيا وغرب أفريقيا وآسيا الوسطى في إجراء حوارات حكومية دولية مواضيعية منتظمة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتعزيز التحليل والتخطيط والأنشطة المشتركة الرامية إلى الحفاظ على السلام. وأشجع الانخراط على نطاق المنظومة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام، مع التركيز على الحوار المنتظم، وتعزيز تبادل المعلومات، وتحسين التنسيق، والنهج والأنشطة المشتركة، على أساس المزايا النسبية.

٥٦ - ويلزم من أجل الحفاظ على السلام تعاوناً أوثق بكثير بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. وإنني ملتزم بمواصلة تطوير شراكة المنظمة مع البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية. وقد قطعت الأمم المتحدة بالفعل شوطاً كبيراً في شراكتها مع البنك الدولي، مستفيدة من التكامل بين قدرة المنظمة على التنفيذ، والعمليات الأمنية، والوجود الميداني العميق، والأطر المعيارية، والموارد المالية الكبيرة والخبرة التقنية للبنك الدولي. ويأتي ذلك في الوقت الذي يستثمر فيه البنك الدولي أموالاً طائلة في البلدان المتأثرة بالنزاعات: إذ ضاعفت نافذة المؤسسة الإنمائية الدولية مخصصاتها للبلدان المتأثرة بالنزاعات العنيفة إلى ١٤,٤ بليون دولار للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠.

٥٧ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، وقعت أنا ورئيس البنك الدولي على إطار الشراكة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي بشأن البلدان المتأثرة بالأزمات، وتلتزم المؤسسة معاً بموجبه بتحديد المخاطر الحرجة المتعددة الأبعاد للأزمات والحد منها ومنع نشوب النزاعات العنيفة. وبناء على هذا الإطار، سأعمل مع رئيس البنك الدولي لضمان تفعيل وتنفيذ إطار الشراكة للبلدان المتأثرة بالأزمات، بما في ذلك من خلال النظر في المتابعة المناسبة لدراسة الأمم المتحدة والبنك الدولي، *سبل السلام*. ويبقى إطار الشراكة مفتوحاً لمشاركة المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

٥٨ - وتشير المشاريع الرائدة على الصعيد القطري إلى أن إقامة شراكة مؤسسية بين الأمم المتحدة والبنك الدولي يمكن أن تطلق تدفقات مالية كبيرة نحو بناء السلام والحفاظ على السلام. وتم في اليمن نشرُ موظف من البنك الدولي في مكتب مبعوثي الخاص إلى اليمن لدعم استمرار مشاركة البنك الدولي وذلك بدعم من الصندوق الاستثماري للشراكة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي. وخصصت مؤسسة التنمية الدولية مبلغ ٨١٩ مليون دولار للمؤسسات اليمنية ولدعم المجتمعات المحلية والقدرات الوطنية، يقوم بتنفيذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال واليمن، يتم تجريب منهجيات من أجل التحليل والتخطيط المشتركين بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والسلام والتنمية، بما في ذلك البنك الدولي. وستكون هناك حاجة أيضاً إلى هذا التعاون في سياقات مثل سياق منطقة الساحل، وتعزيز القدرة على الصمود والتنمية المستدامة، وتعزيز القدرة المحلية على تنفيذ التمويل الذي يقدمه البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والبنك الإسلامي للتنمية.

٥٩ - وإن مشاركة الأمم المتحدة على المستوى المجتمعي عنصر هام آخر من عناصر الحفاظ على السلام. فوضع نهج تشاركية تشمل المجتمع المدني والمجتمعات المحلية أمر أساسي في بناء السلام وفي منع التطرف العنيف ومعالجة الظروف المؤدية إلى الإرهاب. وهذا يحدث بالفعل بأشكال مختلفة في سياقات كثيرة، ولكن ينبغي أن يكون مستمراً ومنهجياً. وتقوم إدارة عمليات حفظ السلام بوضع إطار للمشاركة المجتمعية، يجري حالياً تجريبه في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي ملاوي، دعمت الأمم المتحدة منع نشوب النزاعات على الصعيد المحلي من خلال مجموعة من الشباب المدربين وشبكة نسائية لبناء السلام ما برحت تتوسط في النزاعات المتعلقة بالأراضي والنزاعات الأسرية وقضايا العنف الجنساني في مجتمعاتها المحلية. وأوصي بأن تقوم جميع عمليات الأمم المتحدة للسلام وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بوضع استراتيجيات للمشاركة المجتمعية بالتشاور مع أصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين، لا سيما الشباب والتنظيمات النسائية، وأن يتم تقاسمها ورصدها واستعراضها مع الجهات الفاعلة المحلية.

٦٠ - وأرحب بقيام لجنة بناء السلام بإشراك المجتمع المدني، والتركيز على منظمات المجتمع المدني الميدانية، في مشاوراتها كجزء من أساليب عملها المعززة. وقد أصبح إشراك هذه المنظمات الآن ممارسة مشتركة في اجتماعات التشكيلات القطرية وخلال الزيارات القطرية التي يقوم بها أعضاء لجنة بناء السلام. وبهذه الطريقة، تضطلع اللجنة أيضا بدورها كجسر مع مجلس الأمن فيما يتعلق بما يسهم به المجتمع المدني من تحليل وتجارب.

٦١ - وتتخذ مشاركة الأمم المتحدة مع منظمات المجتمع المدني على الصعيد القطري أشكالا عديدة: بناء القدرات، وتبادل الممارسات الجيدة، وإنتاج أدوات عملية، وتهيئة بيئة مواتية لمجتمع مدني قوي، والمشاركة النشطة في التحليل والتخطيط والبرمجة والرصد والتقييم. وقد وضعت الأمم المتحدة مبادئ توجيهية بشأن إشراك المجتمع المدني في بيئات البعثات. وسيجري، بالتشاور مع المجتمع المدني، وضع مبادئ توجيهية بشأن مشاركة المجتمع المدني على نطاق المنظومة من أجل الحفاظ على السلام.

٦٢ - ومنذ عام ٢٠١٦، قام صندوق بناء السلام، في إطار مبادراته للنهوض الجنساني والشبابي، بدعم كيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني بوصفها متلقية مباشرة للتمويل، بمشاريع يبلغ مجموعها ٤٠ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، تخصص جميع المشاريع نحو ٤٠ في المائة من التمويل لمنظمات المجتمع المدني المحلية كشركاء منفذين. ويشترك صندوق بناء السلام أيضا هذه المنظمات في تصميم البرامج، بما في ذلك في مدغشقر والنيجر، والرصد والتقييم المجتمعي في بابوا غينيا الجديدة وسري لانكا والنيجر. وأشجع المبادرات التي تسمح لمنظمات المجتمع المدني بأن تكون متلقية مباشرة لتمويل أنشطة بناء السلام، وأن تحدد نسب التمويل المخصصة للعمل الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني المحلية.

٦٣ - وينبغي أن تشمل نوافذ الأمم المتحدة لتمويل منظمات المجتمع المدني التركيز على المنظمات التي يقودها الشباب. وإني أشجع المجتمع الدولي على الاستفادة من إمكانات بناء السلام لدى منظمات الشباب، بما في ذلك عن طريق تحسين فرص حصولها على التمويل والدعم التقني وبناء القدرات وتوفير مساحة لمشاركة الشباب في البرمجة. ومن الضروري أيضا ضمان بيئة مواتية لمنظمات الشباب والخبرات الداخلية للمشاركة مع الشباب. وأطلب إلى الإدارتين المقترحتين للشؤون السياسية وبناء السلام وعمليات السلام والوكالات والصناديق والبرامج المعنية أن تضمن القدرة على دعم مشاركة الشباب في أنشطة بناء السلام. وستقدم الدراسة المتعلقة بالتقدم في مجال الشباب والسلام والأمن التي أمر مجلس الأمن بإجرائها في قراره ٢٢٥٠ (٢٠١٥) توصيات أكثر تحديدا لإشراك الشباب.

٦٤ - كما أن للمنظمات والشبكات النسائية إسهامات هامة في تمكين المرأة من المشاركة في منع نشوب النزاعات وضمان دوام بناء السلام على مستوى القواعد الشعبية النسائية. وتؤدي مشاركة المرأة إلى تحسين جهود الوقاية والأمن العام، لا سيما فيما يتعلق بمسائل من قبيل منع التطرف العنيف. وتقوم أكواخ السلام النسائية في ليبيريا، على سبيل المثال، بدعم من المنظمات النسائية المحلية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبتنفيذ من صندوق بناء السلام، بدور فعال في التوسط في النزاعات الصغيرة قبل أن تؤدي إلى العنف وفي محاسبة أجهزة أمن الدولة. وفي بوروندي والأردن وكولومبيا وجزر سليمان، يوفر صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني موارد مهمة للغاية للمنظمات النسائية لدعم جهود الوساطة الفعالة على مستوى المجتمع المحلي، والوقاية المرنة، وتنفيذ اتفاق السلام. وباعتباره الصندوق الوحيد الذي يدعم تحديدا عمل المنظمات النسائية في مجال الوقاية والاستجابة، فقد أثبت بالفعل الأثر الهائل لكل دولار في جهود الوقاية من خلال دعم قدرات المرأة.

سادسا - الاستنتاج

٦٥ - إن المقترحات التي قدمتها إلى الدول الأعضاء بشأن إصلاح ركيزة السلام والأمن، وإعادة تنظيم المنظومة الإنمائية، وتغيير نموذج الإدارة، لها منطقتها ومبررها ومساراتها التشريعية. وإذا ما تمت الموافقة عليها، فإنها ستساهم إلى حد كبير في زيادة فعالية المنظمة في دعم الدول الأعضاء في جهود منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وقد أوجزت في هذا التقرير التقدم الكبير الذي تم إحرازه بالفعل والمبني على الإصلاحات المقترحة لإجراء تغييرات إضافية وموجهة لضمان عدم إغفال الأمم المتحدة للروابط القائمة بين عملها في مجالات السلام والتنمية وحقوق الإنسان والعمل الإنساني. وبعض هذه التغييرات مقترحة، وفي انتظار موافقة الدول الأعضاء فإنني سأقوم بإجراء بعضها بموجب صلاحياتي.

٦٦ - إن الحفاظ على السلام هو أولا وقبل كل شيء مسؤولية الدول الأعضاء. والصورة الحقيقية لمنظومة الأمم المتحدة التي هي أفضل توجهها نحو الوقاية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة هي الصورة التي يرى الأعضاء فيها أن هذه الأهداف يعزز الواحد منها الآخر وتؤكد السيادة في إطار المصالح الوطنية. وهذا درس تعلمته الأمم المتحدة مرارا وتكرارا. ولا تزال الإرادة السياسية للحفاظ على السلام إرادة لا تقدر بثمن.